

من وثائق المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" حول قضية الصحراء

تطور مواقف المنظمة من قضية الصحراء
من خلال بعض أدبياتها التحريضية والدعائية
فترة 1977 - 1978

المنظمة الماركسية-اللينينية المغربية-إلى الأمام-

ليسقط برلمان الخونة و الإنتهازيين

إن المهزلة الكبرى التي عرفتها بلادنا منذ سنة 1976 ، قد عرفت مشهدها ما قبل الأخير ، و لم يبق إلا بعض التدابير الطفيفة ليقف البرلمان المزيف في الخريف المقبل على قدم و ساق .
فمن خلال كل هذه اللعبة المنصوبة من طرف الحسن ، هناك أهداف أساسية مقصودة :
- محاولة إرساء النظام بعد هزات 71 و 72 ، و بالخصوص أمام التذمر العميق للجماهير الشعبية و نضالاتها المستمرة ، و أمام تطور المقاومة الصحراوية .
- إخفاء الوجه الحقيقي للنظام ، كنظام لا وطني لا شعبي و لا ديموقراطي ، و تصعيد الإضطهاد و قمع الجماهير الشعبية و قواها المناضلة ، و التقدم في تنفيذ مخططات الإمبريالية بالمنطقة ، و ذلك من وراء برلمان مصنوع و باسم ديموقراطية العملاء و الخونة و الانتهازيين .
- تأكيد التزكية التي منحها الأحزاب البرجوازية لكل هذا المسلسل ، بالإضافة إلى إسقاطهم في فخ انتهازيتهم و ذلك بحصر دورهم في حدود التأييد و الدعم لكل مخططاته .
و يقوم الحسن ، انسجاما مع الخطة التي سار عليها اتجاه الأحزاب البرجوازية ، باستعمال هذه الأخيرة لأغراضه الخاصة ، في نفس الوقت الذي يقوم بإضعافها بهدف ترويضها و وضعها أمام أحد الاختيارين : الطاعة التامة أو التحييد التام . و هكذا لم يكتف الحسن و كيل الإمبريالية في البلاد بإرغامها

هامش: من وضع موقع "30 غشت"

صدرت هذه الوثيقة شهران و نيف بعد اعتقال آخر عضو في قيادة منظمة "إلى الأمام" بالداخل (الاعتقال تم في شهر مارس 1976) ، و يعني صدورها تأكيدا لإرادة الاستمرارية لدى المنظمة . و بطبيعة الحال ، و رغم أن موضوعها الانتخابات البرلمانية لسنة 1977 ، فقد حملت بصمات الفترة من حيث مواقف المنظمة حول قضية الصحراء . و نشرها هنا ضمن وثائق فترة 1977 – 1978 .

على قبول الدستور الذي أحياه من جديد ، و بإذلالها في "الانتخابات البلدية و القروية" ، بل عمل اليوم بالرغم من تفاهة نزعتها المعارضة على تقليص دورها في تمثل (برفع الثاء) شكلي داخل برلمان مطبوخ . إن الحكم أمام حدة الأزمة التي يتخبط فيها ، و انفضاح ارتباطه المباشر بالصهيونية و الإمبريالية ، لم يعد يتحمل أية معارضة مهما كانت واهية ، و مهما كانت تقبل السير في اتجاه الخط العام الذي رسمته له الإمبريالية ، إنه اليوم في حاجة إلى غلاف و غلاف فقط ، إلى منفذين و منفذين فحسب . و إن أوج المهزلة الانتخابية التي تبرز من خلالها أهدافه هذه و بشكل مفضوح ، هو إنجاح علي يعته من طرف الحكم و فاءا للوعد الذي قدمه عصمان عند استجواب له مع جريدة "لوموند" ، و إبقاء بوعبيد ، بالرغم من تلبسه خرافة " المغرب الجديد" و "المسيرة الديمقراطية" ، على أبواب برلمان طالما انتظره ، و تقليص عدد ممثلي حزبه إلى أقل من تمثيلية "الحركة الشعبية" لأحرضان . إن لفي هذا جزء الانتهازية ! انتهازية حزب قاطع الدستور الممنوح سنة 1962 ، و رفض الثاني سنة 70 ، و قاطع انتخابات 72 ليجد نفسه في الحكومة فيما بعد ممثلا بزعيمة الأول ، مدافعا عن الحرب العدوانية في الصحراء الغربية ، مزكيا التدخل في الزاير و مناديا للهجوم العسكري ضد الجزائر .

غير أن هذه الوضعية في الواقع ليست وليدة الصدفة ، إنها تتويج لسياق يعود بجذوره إلى الشروط التي تنامت فيها حركة التحرر الوطني في بلادنا ، و التي تميزت عن تجربة الشعوب الأخرى في إفريقيا و آسيا .

فقبل الإعلان عن الاستقلال الشكلي سنة 1956 ، مهدت انتهازية القيادة الوطنية الطريق أما الاستعمار الجديد ، و هيأت سيطرة القوى الأكثر رجعية على السلطة السياسية . إن هذا ليتجلى في إيقاف تجذر الكفاح لشعبنا والعمل قصدا لإعاقة تنسيق و توحيد الكفاح التحرري مع الشعب الجزائري الشقيق ، و محاولة قيام جبهة موحدة لتحرير المغرب العربي و استراتيجية الكفاح المشترك الطويل الأمد ، و اللجوء إلى مناورات كواليسية مع العدو للبت في مصير بلادنا خارج مراقبة الجماهير و ضد مطامحها ، و التصفية السياسية و الجسدية للقوى المناضلة الحقيقية داخل المقاومة و جيش التحرير الوطني ، و كل مسلسل المساومات و التنازلات المتلاحقة التي أدت إلى الوضعية التي تتخبط فيها بلادنا .

لكن مصير شعبنا اليوم ، لن تقرر فيه المهازل الانتخابية السخيفة أو "التأليفات التكتيكية" البارعة لمعارضة مزعومة . إن النضال الفعلي اليوم لهو في التعبيرات الدائمة العميقة و المتجددة يوما بعد يوم ، عن السخط الجماهيري . و أن أي خطاب ديماغوجي حول "الإجماع الوطني" أو "السلم الاجتماعي" و أي مسرحية انتخابية لن تستطيع أن تنسي الجماهير الشعبية واقعها الملموس ، و حتى لما تتمكن الديماغوجية المتضافرة للحكم الرجعي و الأحزاب البرجوازية أن تخلق بعض الأوهام ، فإن هذه الأخيرة لن تصمد أمام عناد الحقيقة المعاشة يوميا من طرف شعبنا ، إن الواقع أمامنا :

- انخفاض مستمر للقدرة الشرائية للجماهير الشعبية التي تؤدي ثمن الاغتناء الفاحش للبرجوازية الكمبرادورية ، و النهب المتزايد للطاقت المادية و البشرية من طرف الرأسمال الأجنبي و الكمبرادوري ، و تزايد النفقات العسكرية الناتجة عن الحرب العدوانية في الصحراء الغربية.

- تكاثر البطالة و الطرد الجماعي و نزع الأراضي الفلاحية.

- تعميم القمع و الإرهاب الرجعي ضد الجماهير الشعبية و تنظيماتها الديموقراطية و الثورية.

- انتهاج سياسة تغرق شعبنا في ظلام الأمية ، و تشييع التزمت ، و تمنهج نخبوية التعليم.

- الدفع بأبناء شعبنا إلى مجازر الحروب الرجعية الإمبريالية.

إن شعبنا أمام هذا القهر اليومي ، لا يقف مكتوف الأيدي ، و أكبر دليل على ذلك هو التصاعد الهائل للنضالات العمالية التي واجهت نداء الحسن "لسلم اجتماعي" ، و اضطرابات و مظاهرات شببية الثانوي و الجامعات.

إن هذه النضالات لم تقف عند حدود مطالب جزئية ، فغالبا ما تأخذ طابعا أوسع و أكثر تسييسا ، كما هو الحال بالنسبة لنضالات العمال ضد طرد النقابيين و التي أصبح يتصدرها التأكيد على احترام الحقوق النقابية. و نفس الشيء بالنسبة للحركة النضالية للطلبة التي تربط مطلب تواريخ الامتحانات و غيرها من المطالب المادية بالشعار المركزي المتجسد في رفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب و إطلاق سراح مسؤوليه و مناضليه.

إن هذا التجذير و هذا التسييس المشهود لدى العمال ، لينبثق من قلب صلب مجابهة الحركة الجماهيرية مع الحكم الرجعي ، مع بوليسه و إدارته و مع الباطرونات و ذبولهم داخل الطبقة العاملة. إنه ليتبلور عند الطلبة عندما تواجه أبسط مطالبهم بخصوص تواريخ الامتحانات مثلا بقمع و حشي من طرف قوات الحكم. فعندما يسقط الطلبة قتلى و جرحى و عندما تطوق الكليات بالبوليس ، عندما يختطف و يعتقل ممثلوهم مباشرة بعد حوار نقابي ، و عندما تحشر السجون بالمئات من خيرة أبناء شعبنا و يصبح التعذيب قانونا لحكم البلاد ، و تصدر في حق المناضلين أحكاما تعد ، إذا جمعت بقرون من السجن ، دون أن يتاح لهم حتى حق الدفاع ، عندما تفجع كل يوم عائلة شعبية بفقدان واحد من أبنائها في حرب لا تخدم سوى أعداء مصالح شعبنا ، فكيف يمكن إذن إيهام شعبنا الذي يعاني من كل هذا بأنه في "مغرب جديد" تزدهر فيه "الديموقراطية" و تسود فيه "الوحدة و الوئام" ، و أنه لم يبق بعد سوى القيام بالترميمات الأخيرة لإقامة "مؤسسات ديموقراطية" ؟

إننا إذا ما استثنينا الانتهازيين الذي يجهدون أنفسهم عبثا في تضليل الجماهير ، فلا أحد يمكنه أن ينخدع اليوم بخصوص واقع بلادنا سواء في الحاضر أو الماضي القريب.

و لنرجع من جديد إلى بعض جرائم النظام ك :

- اغتيال عمر بن جلون و قتل زروال عبد اللطيف ، و الطالب لحسن (من السنة الرابعة بكلية

العلوم) في الأسبوع الماضي ، إبادة السكان الصحراويين بالنابالم ، التدخل في الزايبير ، اعتقالات ، تعذيب ، الحكم بالإعدام و السجن المؤبد و النفي في حق المئات من أخلص أبناء شعبنا. الحكم بالفقر و الجهل و التجويع على مجموع الجماهير الكادحة. إن هذا بعض من كل ، و إن اللائحة لتطول بخصوص جرائم نظام رجعي مثل و لزال يمثل العدو القاتل لشعبنا. و لهذا فإن أي خطوة نحو التحرر الفعلي لا يمكن أن تتم في إطار هذا النظام و بالأحرى أن تحقق على يده.

إن المهمة الأساسية التي تظل قائمة ، فوق كل تهريج انتخابي هي عزل العدو و إضعاف نظام الاستعمار الجديد لتحضير شروط الانتصار القادر على تخليص شعبنا من السيطرة الكمبرادورية و الامبريالية.

إن هذا يفرض على كل الديمقراطيين الثوريين العمل على تعبئة و تنظيم الجماهير الشعبية بهدف تقوية نضالاتها ، و انتزاع حقوقها المادية و الديمقراطية ، و عزل النظام و إضعافه أكثر فأكثر ، تنسيق الجهود مع القوى المعادية للامبريالية و الرجعية على امتداد الغرب العربي (موريطانيا ، الصحراء ، المغرب) لمواجهة و إفشال المؤامرات العدوانية و الإجرامية التي تحاك ضد حركة التحرر الصحراوية و مجموع شعوب المنطقة.

إن الحركة الماركسية – اللينينية المغربية قد أوضحت باستمرار بأن الطبيعة اللاوطنية للنظام و الواقع المعاش من طرف الجماهير و طموحاتها العميقة ، لكفيلة بإقناع كل المناضلين المخلصين بضرورة التكتل على أساس مواقف سديدة و واضحة ، و التقدم بكل طاقتهم لتطوير الكفاح الوطني الديمقراطي الثوري في بلادنا.

إن هذه المهمة يجب أن نؤديها بحزم ، مهما كانت التضحيات و الجهود المطلوبة ، و بالرغم من ضربات القمع الموجهة باستمرار ضد القوى الثورية عامة و الحركة الماركسية – اللينينية خاصة.

فليتقدم كل الديمقراطيين المخلصين لفضح الخلفية اللاوطنية و اللاشعبية للمهازل الانتخابية.

لننظم النضال من أجل إفشال المؤامرات الامبريالية الرجعية ضد شعبنا و كل شعوب المنطقة.